

دور الإقتصادات الصاعدة في تطوير التجارة الدولية وتنمية الإقتصاد العالمي

ا. بوروية امحمد الحاج

Maitre de Conférences A

Université de Mostaganem

طالبة الدكتوراه حمو صائنة مريم

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم

مقدمة:

شهد العالم تحولات إقتصادية هامة وكان من الصعوبة توقعها قبل فترة من الزمن، وترسم أهم معالمها في التغيير الكبير للوزن النوعي للدول، والتكتلات الإقتصادية على الساحة العالمية، وقد مست هذه التغييرات مجال التجارة التي من شأنها تغيير درجة النمو الإقتصادي العالمي الذي لم يعد يقتصر على الدول المتقدمة الكبرى فحسب وإنما إمتد ليشمل طائفة جديدة التي غيرت موازين القوى الإقتصادية العالمية ولعبت دورا في تعزيز العلاقات الإقتصادية الدولية، وشجعت على تفسير نمط القوات حيث أصبحت لها مكانة في الساحة الدولية، وأثبتت وجودها كقوة إقتصادية جديدة منافسة للإقتصادات الكبرى في مجال التجارة الخارجية. فبروز هذه الدول كان حدثا دوليا مهما لأنه يعتبر أول إختراق للعبة الدولية وكان لها أثر على قواعد القانون الدولي المعاصر.

وعليه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماذا يقصد بهذه الطائفة الجديدة (الدول الناشئة) التي غيرت القوى الإقتصادية؟

2- وما مدى تأثيرها على التجارة الخارجية؟

3- وما هي التغييرات والإصلاحات التي جاءت بها؟

4- وما هي أهم العرافيل التي تواجه هذه الدول وتعرقل من مسارها الإقتصادي؟

وعليه إتبعنا هذه الخطة الثنائية التالية :

1. ماهية الدول الناشئة :

ولتحديد ماهية الدول الناشئة كان لا بد أن نتطرق إلى تحديد مفهوم هذه الدول مع إعطاء لمحة عن ظهورها في العنصر الأول، ثم نتطرق إلى تحديد التغيرات التي جاءت بها هذه الدول في العنصر الثاني.

1- مفهوم الدول الناشئة: يقصد بالطائفة الجديدة ظهور دول ناشئة أو صاعدة واستخدم مفهوم الدول الناشئة لأول مرة من قبل المؤسسات المصرفية، والتي حصرت المفهوم بالأسواق المالية الناشئة وبالإمكانات الاستثمارية للدول التي تملك وضعية مريحة لجذب الاستثمارات، ثم تطور هذا المفهوم وأضيف إليه عاملان هما¹:

- وجود انطلاقة إقتصادية حقيقية لدى الدول .

- وجود تصنيع متسارع.

وتوجد تعريفات مختلفة للدول الناشئة ولكن بوجه عام تسمى الدول التي في مرحلة تطور سريعة وتسجل معدلات نمو صناعي واقتصادي مرتفع، وتختلف المؤسسات الدولية المعرفة للدول الصاعدة في قوائم الدول المضمونة بهذا المصطلح.

حيث تعرف كذلك على أنها تلك الدول التي تطورت صناعيا وارتقت اقتصاديا من مستوى الدول النامية إلى مستوى الدول المتطورة، فكان اصطلاح النشوء هو أبرز ما يميزها عن المستوى المتدني للدول النامية وعن المستوى المتقدم للدول الصناعية الكبرى.

وتعرف أيضا بالدول التي تشهد نسبة نمو مرتفعة تتراوح ما بين 6% و10% وتملك اقتصادا متنوعا ونشاطات إقتصادية مختلفة، كما أن اقتصادها ذو مستوى متنوع ومتميز، إضافة إلى كونها تملك شركات إقتصادية متعددة الجنسيات تنشط في دول متعددة وفي قطاعات متنوعة.

وأن الدول الناشئة صح أن توصف بالدول ذات الاستقلال الاقتصادي المدعوم بالقوة الديمقراطية من وجهة النظر الغربية.

فكانت متجسدة في ثلاثة دول ليس غير، وهي الصين والبرازيل والهند فهذه الدول الثلاث هي التي تستحوذ على مفهوم النشوء الاقتصادي بشكل كامل، أما روسيا فهي لم تنشأ صناعة وتصنيع لأنها في الأصل تملك ذلك إلا أنها انشغلت في الحقبة التي تلت انهيار الإتحاد السوفياتي في البحث عن الاستقرار السياسي، أهملت الناحية الصناعية والإنتاجية ولما استقرت سياسيا بشكل نسبي عادت إلى التصنيع والإنتاج شأنها شأن الدول الناشئة فاندمجت في مفهوم الدول الناشئة اندماجا كاملا ضمن مجموعة ما يسمى بدول ألبريك، فأصبحت هذه الدول الأربعة دول ناشئة رسميا.

وظهرت البريك لأول مرة كمفهوم اقتصادي في سنة 2001 على يد جيم أونيل، وهو اقتصادي بارز في مؤسسة جودمان ساكس وعكس ميلاد البريك التي أطلق عليها عقب انضمام جنوب إفريقيا لها اسم البريكس وهذا في أواخر سنة 2010، القوة الصاعدة للإقتصادات الصاعدة الرئيسية في العالم والتعاون الاقتصادي الوثيق بينهما¹.

مفهوم الأسواق المالية الناشئة: إن الأسواق المالية الناشئة تمثل فئة أصول مالية مستقلة تمت نتيجة عوامل داخلية وخارجية ويهدف الاستثمار الأجنبي فيها للاستفادة من التنوع لتعظيم العائد، وقد كان أول استخدام للفظ الأسواق الناشئة للإشارة إلى أسواق الأوراق المالية بواسطة خبراء مؤسسة التمويل الدولية في دراستهم لنمو الأسواق المالية في المناطق الأقل تقدما في العالم IFC وأن صفة الناشئة تصور فكرة أن الاقتصاد هو في مرحلة انطلاق تتمتع بقوة كاملة للنمو، وبذلك يمكن أن نطلق على سوق الأوراق المالية في أية دولة لفظ سوق ناشئ.

2- تغير النظام الاقتصادي العالمي بعد صعود البريكس .:

ذكر الأستاذ جين تسان رونغ نائب عميد مدرسة الدراسات الدولية بجامعة رنمين الصينية في مقابلة مع مراسل صحيفة الشعب اليومية اونلاين مؤخرا، أن الدول الناشئة أصبحت محركا هاما للاقتصاد العالمي وغيرت حالة التنمية الاقتصادية العالمية.

وقال جين تسان رونغ: " مع السلع الرخيصة ورؤوس الأموال الوفيرة وكفاية القوى العاملة والسوق الضخمة المحتملة، أصبحت الدول الناشئة محركا هاما للاقتصاد العالمي، وغيرت حالة التنمية الاقتصادية العالمية، وعززت تعديل العلاقات الاقتصادية الدولية، وشجعت تغيير نمط القوات." وأضاف جين تسان رونغ، أن من أهم ما أتى به صعود الدول الناشئة هي التغييرات الجديدة في

الاقتصاد العالمي التي تشمل أربعة مستويات بما فيها توزيع القوات ونظام صنع القرار وجدول الأعمال ونمط التنمية.

أ: الإسراع في نقل القوة والثروة الاقتصادية العالمية من البلدان المتقدمة إلى البلدان الناشئة
تشهد الصورة الاقتصادية العالمية بقيادة الغرب تغييرات شديدة مع صعود الدول الناشئة. واندلاع الأزمة المالية العالمية عجل عملية البلدان الناشئة للحاق بالغرب إلى حد أبعد. وإن صعود الدول الناشئة ليس ظاهرة مؤقتة في ظل ظروف الأزمة، بل اتجاه مستمر على المدى الطويل، يتجسد في النقل التاريخي للقوة الاقتصادية العالمية من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب

ب: التكافؤ والتوازن في سلطة صنع القرار للاقتصادية العالمية

ارتفعت مكانة الدول الناشئة في نظام صنع القرار للاقتصادية العالمية بدرجة كبيرة مع زيادة القوة الاقتصادية. وفي توزيع سلطة صنع القرار للاقتصادية العالمية، كما يميل عدد المشاركة للدول الشمالية وللدول الجنوبية إلى المساواة، وتصبح قوة التأثير أكثر توازنا أيضا.

ج: حصول البلدان النامية على حق الكلام بشكل واضح

لقد بدأت الدول الناشئة تجادل في القضايا التي تقودها البلدان المتقدمة عن طريق أعمال التضامن أو التعاون المؤقت للحفاظ على المصالح الجماعية للبلدان النامية. كما بدأت تبادر إلى بعض القضايا الاقتصادية الجديدة مثل إصلاح النظام المالي الدولي، ومعارضة الحمائية التجارية، وزيادة المساعدات الاقتصادية للمناطق الفقيرة الخ. ولديه أثر إيجابي مهم لتغيير عدم توازن التنمية بين الشمال والجنوب وتعزيز النتائج المشتركة للنمو الاقتصادي العالمي. وأصبح استقلالية نمط التنمية الاقتصادية لمختلف البلدان العالمية بارزا. فمع اندلاع الأزمة المالية العالمية، تعرض نموذج الأنكلوساكسون الذي يعتقد ان السوق أكبر كشك واسع، زادت دعوات البلدان لتسعى إلى استقلالية التنمية الاقتصادية زيادة كثيرة. وبنسبة للاتجاهات المستقبلية، تدخل الحكومة سيكون خيارات السياسة العامة للتنمية الاقتصادية الوطنية، والعلاقة بين البلد والسوق ستعيد حالة متوازنة¹.

II. تحديات ومظاهر قوة الدول الناشئة (البريكس) في مجال التجارة الخارجية:

1- المساهمة الفعالة للدول الناشئة (البريكس) في التجارة الخارجية:

لقد كان للدول الناشئة دورا بالغا في مجال التجارة الخارجية وهذا ما أكدته مختلف التقارير الدولية حيث توقع أونيل في تقرير جودمان ساكس لعام 2003 بأن الهيكل الاقتصادي الدولي سيتم تعديله بحلول سنة 2050 وستتجاوز البريكس الدول الغربية الأكثر تقدما في ذلك الوقت، وفي الوقت ذاته تصبح البريكس أكثر جذبا لرأس المال الدولي غير المستخدم، وهو ما يبرهن على قدرتها التنافسية المتصاعدة، وقال يوري موسكين نائب عميد معهد الاقتصاد والأعمال العالمية في موسكو لوكالة شينغوا للأنباء أن البريكس تجذب رؤوس الأموال الساخنة للاستثمار، وتعتبر أسواقها أكثر جذبا للشركات بسبب تمتعها بقوة عمالة أرخص، وفي المجال التجاري تعمل البريكس من خلال اتفاقيات صندوق النقد الدولي على زيادة حصص البريكس في الصندوق ووفقا لما ذكرته قمة الرويكرز حول أفاق الاستثمار على أن البريكس قد تصبح بحجم مجموعة السبع دول (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، كندا، إيطاليا) بحلول سنة 2027 وتظهر توقعات طويلة الأجل أن البريكس ستسهم بقرابة 50% من أسواق الأسهم العالمية بحلول سنة 2050، وستجاوز ناتجها المحلي الإجمالي المجمع مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2020 وفقا للأرقام الصادرة من القمة وقد اتخذت مجموعة البريكس بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي خطوات لدعم التنسيق السياسي الداخلي، وذلك لزيادة أرباحها وتأثيرها على الساحة الدولية، وأن الدول الصناعية السبع تساهم منذ عقدين بأكثر من 70% من الناتج الاقتصادي الدولي، ولكنها تساهم بـ 50% وهذا راجع إلى القوة الاقتصادية للدول الناشئة ودورها في مجال التجارة الخارجية .

ويتعين على الدول المتقدمة الآن أن تواجه الحقيقة وهي أن المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي قد تغير وأن النظام الاقتصادي التقليدي يفسح الطريق أمام نظام جديد أكثر عدل وتوازنا ومعقولية. وأظهر تقرير جولدمان ساكس سنة 2009 أنه منذ بداية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أصبح 45% من النمو العالمي يأتي من البريكس وفي الوقت ذاته لم يكن لأزمة الديون الأوروبية تأثير شديد على دول البريكس، وللتغلب على الأزمات الحالية يجب على الدول الغربية المثقلة بالديون أن تزيد من الروابط الاستثمارية والتجارية مع البريكس، وثمة دعوى للوم.أ والإتحاد الأوروبي للتخلص من الإجراءات الحمائية وفتح ذراعيها للاستثمار من البريكس وتصدير المزيد من التكنولوجيا المتقدمة إلى دول تلك المجموعة¹.

وتمثل الدول الخمس 18% من إجمالي الناتج المحلي والاقتصاد العالمي، و15% من إجمالي التجارة العالمية وقد لعبت الدول الناشئة دورا هاما في مجال التجارة الخارجية حيث صرح الرئيس الصيني هوجي ناتو في القمة الخماسية على ضرورة نظام عادل وقائم على المساواة للتجارة العالمية، ومعارضة كل أشكال الحمائي، وتعزيز نظام المتعدد الأطراف، والدفع في اتجاه تحقيق أهداف جولة الدوحة من محادثات تحرير التجارة العالمية.

ونلتمس الدور الذي لعبته الدول الناشئة في مجال التجارة الخارجية هو قيام مجموعة البريكس بتدخل في تغيير موازين الإقتصاد العالمي وهذا ما نراه في قوة دول المجموعة.

أ- بالنسبة للبرازيل ينتهج الإقتصاد البرازيلي نظام إقتصاد السوق حيث أنه إقتصاد حر ويعتمد على التصدير، ليضع البرازيل في مرتبة تاسع أكبر إقتصاد في العالم، وفي المرتبة الأولى في أمريكا اللاتينية، وتعتبر وضعها الإقتصادي ثابت ومتين من بعد الأزمة الإقتصادية التي سميت بأزمة الثقة سنة 2002، وفي سنة 2007 أصبحت البرازيل تقف إلى جنب العمالقة الإقتصاديين الجدد (روسيا، الهند، والصين). وفي الوقت الحالي البرازيل هي أحد أكبر المصدرين في العالم حيث وصل حجم صادراتها نسبة 30 مليار دولار أمريكي لسنة 2006، وتوقعات المحللين الإقتصاديين بأن تنصدر البرازيل قائمة التصدير حتى سنة 2050، كما أنها أصبحت المستودع الغذائي العالمي.

و حاليا تعمل البرازيل على تعزيز مكانتها كشريك تجاري بارز لدول الخليج من خلال جدول أعمال " البعثة التجارية البرازيلية إلى الشرق الأوسط ".

كما تهدف أوبكس برازيل إلى الترويج للصادرات من الخدمات والمنتجات البرازيلية والمساهمة بالتعريف بالشركات المحلية على نطاق واسع عالميا فضلا عن إستقطاب الإستثمارات الأجنبية إلى البرازيل، وتماشيا مع إستراتيجيتها إلى دعم ما يزيد عن 1300 شركة برازيلية تصدر مجمع منتجاتها إلى أكثر من 200 سوق دولية.

تنظم أوبكس برازيل سلسلة من الفعاليات التجارية مثل ندوة إستثمر في البرازيل والبعثات التجارية وإجتماعات الطاولة المستديرة، كما تقدم الدعم اللازم للشركات البرازيلية للمشارك في أبرز المعارض الدولية، وتنظم زيارات للمشاركين والشركاء وصناع القرار في مختلف الأسواق الرئيسية كما أنها عضو في المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ب- بالنسبة للهند أصبحت الهند تكتسح بصناعاتها الأسواق الخارجية، فضلا عن إعتماها على ضخامة سوقها الداخلي الذي تتوق للدخول إليه جميع السلع الأجنبية وأوضحت الدراسة أن الهند تتبوؤ المرتبة العاشرة كأكبر إقتصاد في سوق صرف العملة، والمرتبة الرابعة بمقياس تعادل القوى الشرائية وهي ثاني أسرع الإقتصاديات الرئيسية نموا في العالم مع معدل نمو بلغ 9,2% في نهاية الربع الثاني من سنة 2007/2006 وتركز الهند على تدعيم مكانتها وإرتقائها مرتبة القطب القوي على الساحة

العالمية من خلال التوسع الإقتصادي خاصة بعد الإصلاحات الإقتصادية لسنة 1991، حيث أقامت الـو.م.أ علاقات تجارية نووية مع الهند، كما أبرمت إتفاقية ثنائية حمائية للإستثمار مع 16 دولة أروبي من بينها الإتحاد الأوربي ، ويعد هذا الأخير اكبر متعلق للصادرات الهندية، وإحتلت المكانة 19 في قائمة الدول المصدرة للإتحاد الأوربي لسنة 2004

ج- أما الصين هي ثاني أكبر إقتصاد في العالم، وقد ساعدت أمريكا في الأزمة المالية فإشترت من أدون الخزانة الأمريكية ما قيمته 767.9 مليار دولار سنة 2009 كما انها إحتلت صدارة القائمة من حيث معدل العائد على الإستثمار في العالم كله على غرار الدول المتقدمة التي سجلت نسبة 5.95% وصلت قيمته في الأسواق الناشئة 8.99% وأن مبادرة الإطار الإستراتيجي للتنمية المالية بين الصين والدول العربية ستلعب دورا في تعزيز التعاون بين الصين والدول العربية في الاسواق المالية الدولية وصيانة الإستقرار للأسواق المالية والقضاء على العوائق، وتسوية التجارة الثنائية بالعملات المحلية.

د- بالنسبة لروسيا فهي حقاً مكنة نقدية، استأثرت بحصة الأسد من الإرث السوفييتي، الذي شكّل ثاني دولة عظمى على امتداد أربعة عقود، فامتلكت روسيا قاعدة مادية صناعية وزراعية ضخمة، وكذلك البنية التحتية الهائلة من الكهرباء والطرق والأساطيل البحرية والجوية، وهي غنية بمواردها الطبيعية.

مع بوتين الرئيس السابق واللاحق (حالياً رئيس مجلس الوزراء)، بدأت رحلة جديدة في حياة روسيا، وطموحاتها لاستعادة الدور والأمجاد، فأمسكت جيداً بزمام الأمور انطلاقاً من ترتيب بيتها الداخلي والتصدي لحرب المافيات ودعم الرأسمال الوطني وصغار رجال الأعمال، وتصحيح الهيكلية الاقتصادية والتحكم بالطاقة والصناعات العسكرية، وتوفير فرص الإستثمار المحلية والأجنبية ليزداد حجم الإنتاج الصناعي، وفي مجال السلاح الذي يشكل مصدراً مهماً للصناعة والتشغيل بقيت روسيا الدولة الثانية في حجم مبيعاته، كما ازدادت تجارة بناء المساكن وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، وزراعياً زاد محصول الحبوب وانخفض عدد العاطلين عن العمل وروسيا اليوم تعطي الأولوية للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وتسعى لإحداث قفزة في الصناعات الذرية وإنتاج الصواريخ والمحطات الفضائية المأهولة.

ه- بالنسبة لجنوب إفريقيا من دولة عنصرية مغلقة إلى دولة ديمقراطية حرة فالتقدم الذي أحرزته هذه الدولة خلال مدة زمنية قياسية، من جوهانسبرغ شمالاً، إلى كيب تاون في الوسط، حتى رأس رجا الصالح في أقصى الجنوب، فهي بلد صناعي تنتج فيه أشهر طرز السيارات العالمية للاستهلاك المحلي أو للتصدير، مثل مرسيدس وبي أم دبليو وكرايسلر وفورد وفوكس فاغن وتويوتا، ولديه 350 مصنعاً للوالمز ومكوّنات صناعة السيارات. جنوب إفريقيا لديها قطاع زراعي كبير ومصدرة للمنتجات. أكبر

منتج لجميع المعادن الثمينة مثل الذهب والألماس، إضافة إلى البلاتين والكروم والفناديوم وآخرين وأهم صادراتها الذهب والألماس والمعادن والآلات ومعدات النقل والنفط والكيماويات والصوف والفواكه والذرة، ولديها بنية مالية متطورة بوجود بورصة جوهانسبرغ للأوراق المالية، وهي السوق المالية الثانية الأكثر تطوراً عالمياً، وتحتل المرتبة الثانية في أدنى معدّل ضريبة على الأرباح وتتم معظم العمليات التجارية مع ألمانيا، اليابان، سويسرا، بريطانيا، الو.م.أ¹.

2- الإصلاحات التي جاءت بها مجموعة البريكس:

لقد أقرت أمريكا وأوروبا بدور الدول الناشئة وظهر ذلك في مؤتمرين قمة العشرين في لندن وساو باولو حيث إنعقدت قمة شارك فيها وزراء مالية ورؤساء البنوك المركزية في مجموعة العشرين، ودعت مجموعة البريكس إلى إحداث إصلاحات إقتصادية في العالم وخاصة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وإستجابت قمة العشرين إستجابة جزئية لتلك المطالب ، حيث قدم صندوق النقد الدولي مليارات الدولارات للأسواق الناشئة، وتقدمت الصين بحطة إنعاش ضخمة بقيمة 586 مليار دولار ساهمت في تنشيط الإقتصاد العالمي والأسواق المالية.

وفي إجتماعها الأخير الذي عقد في روسيا سنة 2009 طالب زعماء البريكس في بيان دول البريكس بإصلاحات في النظام النقدي والمالي الدولي القائم، وتنويع نظام عملة الإحتياط الدولي الذي يسيطر عليه حالياً الدولار الأمريكي.

كما وافقت الدول الخمس على موقف موحد بشأن القضايا الدولية الرئيسية، وعلى سبيل المثال أكدت الكتلة في إعلان سانيا الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي سعياً لتمثيل أصوات ومصالح الإقتصادات الصاعدة .

وناقشت القمة الخماسية سبل إصلاح نظام سوق العملات الدولية، وتذبذب أسعار السلع والحاصلات، والتغيير المناخي والتنمية المستدامة حيث إتفقت المجموعة على ضرورة المساهمة الإيجابية في دعم تعافي الإقتصاد العالمي كما أشار الرئيس الصيني إلى إتفاق القمة الخماسية على أهمية إصلاح مؤسسات التمويل الدولية من أجل زيادة دور القوى الإقتصادية الصاعدة حيث أكد على ضرورة إقامة نظام عادل وقائم على المساواة للتجارة العالمية ومعارضة كل أشكال الحمائية وتعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف والدفع في إتجاه تحقيق أهداف جولة الدوحة من محادثات تحرير التجارة العالمية¹.

الخاتمة:

رغم النجاحات التي حققتها الإقتصادات الصاعدة (البركس) في مجال تغيير النظام الإقتصادي العالمي والتجارة الدولية إلا أنها أصبحت اليوم تشعر بقلق بالغ إزاء ما تتلقاه من تهديدات خطيرة لإقتصاداتها بسبب الضعف المفرط الذي تعاني منه أوروبا، التي تظل زعيمة للتجارة العالمية، كما تواجه ضغوطا متزايدة لرفع معدلات صرف عملاتها للحد من دعم معدلات الصرف المنخفضة للصادرات كما ستجبر التحديات الخارجية دول مجموعة البريكس على ضرورة تغيير إستراتيجيات النمو و الإعتداف بشكل متزايد على تنشيط الطلب الداخلي بدلا من الصادرات لتحفيز نمو الناتج المحلي كما تواجه إختلالات كبيرة في توزيع الثروة والدخل وهذا من شأنه إعاقة أمن واستقرار هذه الدول والحد من نموها الإقتصادي المستقبلي.